نتوقع تغييرا في خطة الإدارة الأميركية الجديدة للسلام

شهدنا تهورا سياسيا من تركيا وإيران لاستغلال الفوضى

المقبلة وصولاً إلى إجراء انتخابات وطنية في البلاد، وسبق للأطراف الليبية أن توصلت إلى تفاهمات سمحت باستئناف عمليات إنتاج وتصدير النفط في البلاد. وهذه الجهود تمت في مجملها تحت رعاية الأمم المتحدة، ووفق مظلة عملية برلين وبإسهام ومساندة عربية فاعلة من خلال العديد من اللقاءات والحوارات التي جمعت الأطراف الليبية في القاهرة والغردقة وتونس وبوزنيقة وطنجة، وكل هذه التطورات تؤشر إلى تقدم ملموس، ويمكن حقاً أن تقربنا من نقطة التوصل إلى اتفاق ليبي شامل لاستكمال المرحلة الانتقالية وتتويجها بالانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ظل الشعب الليبي لسنوات يتطلع إليها".

وحول ما إذا كنا نشعر بالتفاؤل بأن كافة هذه الجهود ستفضي إلى حل شامل للأزمة وسيمضي الليبيون بالفعل في خارطة طريق للتسوية السياسية، أجاب أبوالغيط "أعتقد أن الليبيين أظهروا إرادة عالية في تنفيذ ما توافقوا عليه حتى الآن، وفي استكمال حواراتهم حول ما تبقى من خطوات واستحقاقات يتوجب عليهم الاتفاق عليها، وهناك بالطبع تحديات متعددة وكبيرة يجب تجاوزها، فمن الهام أن ينفذوا جميع أحكام اتفاق وقف إطلاق النار ووفق الأطر الزمنية المرتبطة بها، وعلى رأسها انسحاب وإعادة تمركز قوات حكومة الوفاق وقوات الجيش الوطني من الخطوط الفاصلة في سرت – الجفرة وإخراج جميع المرتزقة والقوات الأجنبية من كامل الأراضي الليبية".

وأشار إلى أن هذه استحقاقات يجب أن تنفذ خلال 90 يوما من تاريخ التوقيع على اتفاق جنيف، كما يستلزم الأمر الشروع في تنفيذ خطط شاملة وجذرية لمعالجة مشكلة الجماعات والميليشيات المسلحة والتي ستظل تهدد أية عملية للانتقال السياسي ونجاح الاستحقاقات الدستورية والانتخابية المنتظرة، ويتوجب على الليبيين بالطبع تنحية خلافاتهم للتوافق على تسمية رئيس ونائبي مجلس رئاسي جديد واختيار رئيس وزراء لحكومة وحدة وطنية وتشكيل هذه الحكومة الجديدة، وتوحيد بقية المؤسسات المنقسمة والاستقرار على الأرضية القانونية والدستورية المنضبطة التي ستعقد على أساسها الانتخابات المقررة في ديسمبر 2021.

وأضاف "كلها تحديات كبيرة، ولا أقلل من شأنها، لكن أثق أو آمل في أن يتمكن الليبيون من تجاوزها وعدم إضاعة هذه الفرصة لإخراج البلاد من حالة الاقتتال والانقسام والاستقطاب السياسي التي ظلت لسنوات تعاني منها، ويهمني هنا أن أؤكد مجدداً أن كل هذه الجهود المبذولة، والتسوية الشاملة التي ننشدها، لن تنجح أو تتوافر لها فرص الصمود ما لم تتوقف كافة أشكال التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية، ويتم وضع حد للانتهاكات المنتظمة لحظر السلاح المفروض على البلاد والاستقدام المتواصل للعتاد العسكري والمرتزقة الأجانب إلى البلاد".

تحدثتم هنا عن التدخلات الخارجية والخروقات التي تتم لحظر السلاح ودخول المرتزقة، فما هو موقف الجامعة بخصوص التدخل التركي في ليبيا؟

أوضح أبوالغيط لـ"العرب"، أن هناك موقفا عربيا واضحا في إدانة ورفض كافة أشكال التدخلات الخارجية في الشأن الليبي، والتي جعلت من ليبيا مسرحاً للتدخلات العسكرية لدولة عضو في الجامعة، وهناك موقف أكثر وضوحاً في إدانة ورفض التدخلات التركية في ليبيا، وغيرها من الدول العربية، فتركيا استقدمت عناصرها وعتادها ومرتزقتها إلى البلاد بالمخالفة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبشكل يهدد وحدة وسلامة الدولة الليبية والاستقرار الإقليمي.

وحدة سوريا وعروبتها

أصبحت الجامعة العربية غائبة تقريبا عن التأثير بقوة في جميع الأزمات العربية، وكان موقفها المرتبك من سوريا مثيرا للاستغراب من قبل دوائر كثيرة، وقبلت برهن الأزمة لمصير قوى إقليمية ودولية من دون تقديم اجتهادات تجعلها رقما مهما فيها، فإلى أين وصل الملف السوري داخل الجامعة العربية، وما هي سبل عودة دمشق إلى مقعدها بالجامعة العربية؟

قال الأمين العام للجامعة العربية، إن "الملف السوري تم ترحيله منذ بداية الأزمة إلى الأمم المتحدة، وكان هذا خطأ كبيراً، وقد عبرتُ عن هذا الرأي أكثر من مرة، فسوريا دولة مهمة في النظام العربي، وكان ينبغي معالجة أزمتها في الإطار العربي، إنني أتفهم الظروف المرتبكة التي أفرزت هذا الوضع الخاطئ في عامي 2011 و2012".

> **سياسات تركيا تجاه المنطقة العربية لها جوانب أيديولوجية وعسكرية واقتصادية، وهي أسلوب متهور يُغذي عدم الاستقرار**

وأضاف "ما أريد قوله إن تدويل أزمة سوريا، والتدخل العسكري المباشر وغير المباشر لعدد من الأطراف أسهم في تعقيد هذه الأزمة وإطالة أمدها، لأن كافة الأطراف المتدخلة لها مصالح تريد تحقيقها، وبعضها يظن أنه استثمر في هذا النزاع عبر سنوات، ولا يُريد أن يخرج من دون مكاسب. والخطير ما تحمله بعض هذه الأطراف من نوايا لتواجدٍ طويل الأمد تُمهد له بإجراءاتٍ وسياساتٍ تهدف إلى تغيير ديموغرافيٍ في بعض المناطق السورية، وهذا أمرٌ مرفوض عربياً، وجرى التعبير عن هذا الرفض في عدة قرارات صادرة عن المجلس الوزاري".

وكشف أبوالغيط في حواره مع "العرب"، أن أكثر ما يهم الجامعة في نهاية الأمر، وبرغم أي خلاف، هو الحفاظ على وحدة وعروبة سوريا وسلامة واستقرار المجتمع السوري بالذات بعد كل ما عاناه السوريون خلال العقد الأخير، أما التوافق العربي لاتخاذ خطوة استعادة سوريا لمقعدها في الجامعة فلم يتحقق بعد.

جدوى الجامعة العربية

أدت الإخفاقات التي تواجهها الجامعة العربية وعدم فعاليتها السياسية إلى تواتر أحاديث حول التخلص منها، وطي صفحتها، فقد وجدت في ظروف معينة تغيرت كثيرا الآن، فهل يُمكن للجامعة أن تطور أدواتها في ظل المستجدات المتسارعة؟

قال أحمد أبوالغيط "إن كثيرين حولنا يتمنون أن يصحوا يوماً فلا يجدون للجامعة أي ذكر أو وجود، على الأقل هذا ما أستشفه من أحاديث مسؤولين إقليميين، وهناك نفور واضح لدى بعض الدول من وجود كيان جامع للعرب، لأنهم لا يريدون أن يُنظر إلى هذا الإقليم بوصفه إقليماً عربياً، والبعض منهم يعتبر دول الإقليم مجرد أجزاء من امبراطوريات زائلة يتصورون إمكانية استعادتها، والكيان الجامع للعرب يمنح الإقليم هوية مشتركة تُمثل حائط صد رئيسي في مواجهة محاولات التفتيت والتفكيك والشرذمة، إنها هوية ترتكز على الدولة الوطنية غير الطائفية.. هوية وطنية تنطلق من الثقافة العربية ومن الإيمان بدولنا الوطنية، وبحتمية التعاون والنسيج بيننا".

وأضاف "ما يُحزنني في واقع الأمر، أن أطرافاً بيننا نحن العرب، ربما لا تُدرك أهمية هذا الرصيد الاستراتيجي الذي نمتلكه، من هويتنا المشتركة، والذي تُجسده الجامعة في صورة مؤسسية يعرفها العالم ويتعامل معها بوصفها عنواناً للعرب، هذا الكيان المؤسسي هو ما يُتيح لنا التحدث بصوت واحد في قضايا خطيرة، كما يتضمن ترسانةً كاملة من المؤسسات العاملة على مختلف القضايا".

وشدد أبوالغيط على أن الجامعة العربية ليست فقط مؤسسة للعمل السياسي الإقليمي، لكنها بيت خبرة ومنصة تنسيق للسياسات، وفضاء مفتوح لتبادل الخبرات بين المهنيين العرب في شتى المجالات، ولنا تصور أن هذا النشاط المؤسسي كله لا تتجاوز موازناته السنوية إجمالا 100 مليون دولار، تشمل الأمانات والمنظمات المتخصصة أيضاً، ونتخيل كذلك أن نسبة المدفوع من إسهامات الدول العربية في موازنة هذا العام لا تتجاوز خمسين في المئة.

وفي هذا الإطار، كيف ترون الوضع الاقتصادي العربي في المرحلة الحالية، في ظل التداعيات الكبيرة لجائحة كورونا؟

أكد أبوالغيط، أن الوضع الاقتصادي العربي في مجموعه، تضرر بشدة جراء الأزمات التي اجتاحت المنطقة منذ 2011، وأخطر ما صاحب هذه الأزمات هو التصاعد في حالة انعدام اليقين بشأن المستقبل، وهذه الحالة العدو الأول للاستثمار الاستراتيجي طويل الأجل.

وما شهدناه أن عددا من الدول العربية قد نجح خلال السنوات الماضية في تجاوز هذه المرحلة الصعبة، ورأينا خططاً طموحة في الخليج، وبالتحديد في الإمارات والسعودية، مع تطبيق رؤية 2030 في المملكة، ورأينا كذلك مشروعاً متكاملاً وطموحاً لتحقيق نهضة اقتصادية شاملة في مصر.

ولفت إلى أن المرحلة القادمة سوف تحتاج نوعاً من تكثيف العمل بصورة أكبر على صعيد التكامل الاقتصادي العربي، وتعزيز التجارة البينية والمشروعات الكبرى المشتركة والعابرة للحدود، في ضوء ما ظهر من خطورة الاعتماد على سلاسل الإمداد الطويلة في أوقات الأزمات مثل جائحة كورونا.

وأضاف أن "العالم العربي ليس كتلة واحدة متجانسة، فهناك تباينات كبيرة بين الدول من حيث مستويات الدخول فيها وأوضاعها الاجتماعية، وما أرصده هو أن العقد الماضي شهد تزايداً مُقلقاً في معدلات الفقر متعدد الأبعاد، والجامعة العربية أصدرت تقريراً رصد مشكلات الواقع بدقة، ولا أريد أن أسمي العقد الماضي عقداً ضائعاً للتنمية العربية، لكن بالتأكيد حالة الاضطراب التي اجتاحت عدداً من الدول العربية انعكست على الأوضاع الاجتماعية".

وطالب بضرورة الحذر والتواضع، من حيث القدرة على توقع المستقبل أو التكهن بمساراته، فالشبكة العالمية الحالية تُنتج أزماتٍ غير متوقعة، ونجد أنفسنا أمام نوعيةٍ من الأحداث التي يُطلقون عليها "البجع الأسود"، أي تلك الأحداث نادرة الحدوث التي لا نتصور احتمال وقوعها، و"أظن أن المستقبل العالمي ومستقبل المنطقة قد يكون مليئاً بهذا النوع من البجع الأسود، وبإمكاننا رصد بعض المؤشرات، ليس أكثر".

وفي ختام حواره مع "العرب"، قال "أنا من المؤمنين بأن الوعي والثقافة هما السياج الحامي لأي مشروع نهضوي، وقد رصدتُ عزماً لم يكن موجوداً في السابق على اقتحام ملف الإصلاح الديني، وتعزيز فكر المواطنة والانتماء، وهذه في نظري ملفات حاسمة، فالمتطرفون يستهدفون وعي الشباب، وإذا تمكنت المجتمعات من تكوين وعي قادر بذاته على مواجهة التطرف، وثقافة ترفض العنف وتدفع إلى البناء والعُمران والانخراط الواثق والنشط في الحضارة الإنسانية المعاصرة، فإن التطرف سيفقد أهم أسلحته".

سيناريوهات التصعيد تنسف احتمالات التهدئة

إسرائيل تضع مصدات في طريق بايدن نحو إيران

العلاقة بين نتنياهو وبايدن تدخل دائرة المد والجزر

يتضح من خلال عملية اغتيال العالم النووي الإيراني محسن فخري زادة، والتي تحمل في طياتها العديد من الرسائل حول توقيتها والهدف منها، أن إسرائيل وإدارة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن القادمة تقفان على مسار تصادمي بشأن الاتفاق النووي المثير للجدل، وأن سيناريو التصعيد بين الطرفين سيزيد من تعقيدات المشهد في منطقة الشرق الأوسط.

لندن - يعتبر محللون إسرائيليون أن توقيت عملية تصفية أهم رموز البرنامج النووي الإيراني، المنسوبة للموساد، هي إشارة استباقية لرفض أي تغيير محتمل قد تقوم به الولايات المتحدة في ظل خطط الرئيس المنتخب جو بايدن للعودة إلى الاتفاق النووي الموقع مع طهران في 2015 بعد أن انسحب منه الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب قبل عامين.

وسترث الإدارة الأميركية الجديدة نهاية يناير المقبل هذه المعضلة السياسية المتصاعدة وفي الحالات القصوى سيتعين عليها الاختيار بين إسرائيل وإيران. وهنا يأتي السؤال المطروح على بايدن، وهو ما إذا كانت مثل هذه الصفقة المثيرة للجدل مع إيران على غرار ما تطالب به إسرائيل، من الممكن تحقيقها؟

ويبدو إصرار إسرائيل على إفساد سياسات بايدن في هذا القضية يأتي استكمالا لخطط ظهرت مع ترامب، وكان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يدعمها نظرا لوجود أوجه خلل وقصور في الاتفاق وقد أكد في أعقاب الانتخابات الأميركية أنه يعارض أي إعادة تعامل مع إيران.

ويرى نيري زيلبر، وهو زميل مساعد في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، في تقرير نشرته مجلة "فورين بوليسي" الأميركية أنه في حين أن هناك شبه إجماع في الدوائر السياسية الإسرائيلية على سياسة نتنياهو المتشددة تجاه إيران، فإن بعض المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين السابقين يتخذون موقفا أكثر دقة.

وفي ظهور مشترك مع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في القدس الشهر الماضي، ذهب نتنياهو إلى أبعد من التمسك بعدم تطوير إيران أسلحة نووية، فقد أيد حملة "الضغط الأقصى" الأميركية، بل ودافع بشدة عن قائمة بومبيو المؤلفة من 12 مطلبا لطهران.

وقال نتنياهو "نقاطك الـ12 تحدد المعيار لما تحتاج إيران أن تفعله إذا أرادت أن تعامل كدولة عادية. أولئك الذين يزعمون أن نقاطك إما غير ضرورية أو غير واقعية يريدون ببساطة منح إيران قوة ونفوذاً أكبر. إن طغاة طهران لا يستحقون هذا النفوذ".

وهذه الاستراتيجية بما في ذلك وقف برنامج إيران النووي وتطوير الصواريخ ودعم الميليشيات في العراق وسوريا واليمن، رفضها بايدن وفريقه المفترض في السياسة الخارجية بشكل كلي، وقال إنه "لن يكون جزءا من الدفعة الدبلوماسية الجديدة" ويبدو موقفه مفهوما فهو يعتبر ما فعله ترامب كارثة.

وقد أشار كل من بايدن ووزير خارجيته الجديد، أنتوني بلينكين، إلى أن الولايات المتحدة ستنضم مجددا إلى الاتفاقية ومن المؤكد أنهم سيوفرون بعض من تخفيف العقوبات إذا استأنفت إيران الالتزام بالقيود المنصوص عليها في الاتفاقات.

ويقول زيلبر إن هذا الترتيب سيكون بمثابة أساس لمحادثات متابعة تهدف إلى "تعزيز وتمديد" بنود الاتفاق النووي وغيرها من المجالات المثيرة للقلق، حيث ينظر نتنياهو ومسؤولون إسرائيليون آخرون إلى الخطوة على أنها تنصل من كل النفوذ المزعوم الذي اكتسبه خلال العامين الماضيين في عهد ترامب.

ويُعتقد على نطاق واسع في إسرائيل أن اغتيال فخري زادة الأسبوع الماضي، والذي يعتبر الأب الروحي للبرنامج النووي العسكري الإيراني، لم يكن مصادفة على الأرجح.

وقال الجنرال يوسي كوبرفاسر، ضابط سابق في المخابرات العسكرية الإسرائيلية، للصحافيين الأحد الماضي إن "التوقيت يتعلق بالوضع الذي نشأ نتيجة الانتخابات الرئاسية الأميركية وحقيقة أن بايدن كان جزءًا من الفريق الذي عقد الصفقة مع إيران، وقد قال خلال الحملة أنه ينوي العودة إلى الصفقة".

وذهب مسؤول استخباراتي إلى أبعد من ذلك، حيث قال للقناة 12 الإسرائيلية السبت الماضي، إن الاغتيال يمثل "الفرصة الأخيرة لإسرائيل لتوجيه ضربة لإيران قبل تسلم بايدن منصبه والعودة للاتفاق النووي الذي سيمنح الإيرانيين الحصانة".

ولم تكن عملية فخري زادة سوى أحدث مظهر ملموس لاستياء إسرائيل من خطة بايدن الدبلوماسية إن لم تكن محاولة صريحة لتخريبها، وانسجاما مع تحذيرات نتنياهو العلنية، لا تريد إسرائيل أن ترى أي تنازلات تُمنح لإيران.

وقال الجنرال المتقاعد جاكوب ناغل، مستشار الأمن القومي السابق لنتنياهو، لـ"فورين بوليسي"، "رسالتي إلى إدارة بايدن هي لا تسرعوا إلى طاولة المفاوضات مع الإيرانيين لأنهم الآن تحت الضغط. وإذا كانوا يريدون إجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن الصفقة، فلا يمكن لإدارة بايدن أن تعود عما فعله ترامب ولكن على العكس، يجب على إيران أن تلتزم".

ويشير منتقدو هذا النهج إلى أن الضغط الذي تتعرض له إيران لم يترجم إلى تغييرات سلوكية ملموسة بل على العكس تمامًا. ومنذ 2018 تضاعف مخزونها من اليورانيوم المخصب بمقدار 12 ضعفا، واستمرت أعمال تطوير الصواريخ، ودعمها للوكلاء الإقليميين في لبنان وسوريا واليمن والعراق وأماكن أخرى في الشرق الأوسط.

وقال الجنرال المتقاعد درور شالوم رئيس قسم الأبحاث في المخابرات العسكرية الإسرائيلية لصحيفة "يديعوت أحرونوت" في أكتوبر الماضي إن "إيران بعيدة كل البعد عن الركوع، وهي لم تنثن".

وبرّر شالوم استراتيجية الضغط على إيران مسلطا الضوء على الثغرات الموجودة في الاتفاق الأصلي حين قال إن "الاتفاق النووي، رغم عيوبه، كان لديه مساحة للتأثير على قضايا أخرى ولم يثبت بعد أن الخروج منه خدم إسرائيل".

ورفض المسؤولون في الحكومة الإسرائيلية ظاهريا هذا التحليل الأكثر دقة، الذي أجراه مقيّم الاستخبارات الوطنية الخاص بهم. وقال مصدر، تحدث شريطة عدم كشف هويته، إنه "يوجد اختلاف كبير بين ين نتنياهو ومنافسه السياسي (وشريكه في الائتلاف) وزير الدفاع بيني غانتس بشأن مسألة 'الضغط الأقصى' على إيران".

جاكوب ناغل

على إدارة بايدن عدم الإسراع لطاولة التفاوض مع إيران

درور شالوم

الاتفاق النووي لم يثبت بعد أن الخروج منه خدم إسرائيل

وأشار محللون أمنيون إسرائيليون آخرون إلى عناصر إيجابية في الاتفاق النووي، رغم اعترافهم بعيوبه. وقال عاموس يادلين رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية السابق إنه رفض التحليلين المتناقضين المحيطين بالاتفاق ولا يعتبرها أفضل اتفاقية لمنع انتشار الأسلحة تم التوصل إليها، ولم تكن شبيهة يوماً باتفاقية ميونخ ثانية، أو ربما هولوكوست ثانية، مثلما يعتقد البعض في القدس والرياض وأماكن أخرى.

لكن يادلين رئيس معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب أقرّ بفضل الاتفاق وهو تقليص زمن قدرة إيران على صناعة سلاح نووي من شهرين لعام واحد، وربما عقد من الزمن بناء على امتثالها. وقال إنه "أفضل مما كان عليه الوضع في 2015 وهذا شيء لا يمكن التقليل من شأنه باعتباره إنجازا".

ومع ذلك، سيكون من الخطأ أن تعود إدارة بايدن إلى الاتفاقية النووية الأصلية، وفق يادلين، موضحا مجموعة من المخاوف التي يجب معالجتها في أي مفاوضات جديدة، هي تطوير الصواريخ الباليستية الإيرانية وأبحاث الأسلحة النووية، إلى جانب نظام تفتيش دولي أكثر صرامة وتمديدًا لمدة 20 عاما لشروط إنهاء الصفقة.

ويجد راز زيمت، مراقب إيران السابق في الجيش الإسرائيلي، صعوبة في حل المواقف الإسرائيلية والأميركية والإيرانية التي يكاد يكون من المستحيل تجاوزها.